الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب (ة):

- وفاء طرودي
- عقبة قتال

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- وليد بن التركي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- زكية بوستة	- أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
- وليد بن التركي	- أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- وردة شناقر	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

هو الله الذي لا إله إلا هو
الله
الرحمن الرحيم الملك القدوس
الخالق البارئ المصور
الغفار القهار الوهاب
الرزاق الفتاح العليم
الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير
الحكم العدل اللطيف الخبير
الحليم العظيم الغفور الشكور
العلي الكبير الحفيظ المقيت
الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب
الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث
الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي
الحميد المحصي المبدئ المعيد المحيي
الحي القيوم الواجد الماجد الواحد الأحد الصمد
القادر المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر
الباطن الوالي المتعالي البر التواب المنتقم العفو الرؤوف
مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المغني
المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث
الرشيد الصبور

شكر وعرفان

الحمد لله المتوحد بتعاليه وصفو دينه المنفرد بكبريائه وعظمته الذي قضى على أجنحة
العقول وترك المتدبر في ذهول الشكر للرحمان الذي كرمنا بالقران ومنحنا
نعمة العلم والبيان ووهب لنا العين والأذن واللسان وأصبغ
علينا الكثير من النعم لإتمام هذا العمل
أما بعد:
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى من قدم لنا يد العون ولم يبخل علينا
بتوجيهاته وإرشاداته لانجاز هذا العمل طيلة هذا البحث الأستاذ
المشرف " بن تركي وليد "
وكل من الأستاذة شناقر وردة، بوسة زكية
وشكر خاص أيضا الدكتور " جرفي زكريا"
على كل مساعداته وتوجيهاته
والى كل من بث في نفسنا حافزا للصبر والمثابرة من قريب
أو من بعيد، بدعاء كان أو بكلمة طيبة.

شكرا

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلي :

"الوالد" أطال الله في عمره و"الوالدة" رحمة الله عليها.

"ووالد" زميلتي وفاء طرودي رحمة الله عليه.

وكل أفراد عائلتي وعائلتها

والى كل من يعرفنا

و كل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمينا ومساندتنا

خاصتا "طرودي رجاء"

في إنجاز هذا البحث.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومدى دوره في التنمية المستدامة، وذلك باستخدام برمجية Eviews 12، وباعتماد برنامج ARDL.

وقد بينت النتائج أن هناك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، إذ انه كلما ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة ضئيلة، وذلك بسبب سيطرة قطاع النفط على اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا استراتيجيا مهما في تفعيل النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتحفيز التصدير ودعم القدرات التنافسية، أي الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في الرفع من معدلات النمو في الجزائر في الأجل القصير بنسب ضئيلة جدا.

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر علاقة ديناميكية قصيرة الأجل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، التنمية المستدامة، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، برنامج ARDL.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of foreign direct investment in Algeria and the extent of its role in sustainable development, using the Eviews 12 software, and by adopting the ARDL program.

The results showed that there is a relationship between foreign direct investment and economic growth, as the higher the value of foreign direct investment, the higher the gross domestic product by a small percentage,This is due to the oil sector's control over most foreign direct investments,Foreign direct investment plays an important strategic role in activating economic growth by raising GDP growth rates,Creating job opportunities, transferring modern technology, stimulating exports and supporting competitive capabilities, i.e. foreign direct investments, contribute to raising growth rates in Algeria in the short term by very small percentages.

The relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria is a short-term dynamic relationship.

Key words: foreign direct investment, sustainable development, foreign direct investment in Algeria, ARDL program.

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ملخص دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة	20
02	السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي	50
03	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips–Perron)	52
04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	54
05	نتائج اختبار تجانس التباين	55
06	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	56
07	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	56
08	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الاستثمار الأجنبي المباشر	09
02	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	14
03	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	17
04	الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر	46
05	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	52
06	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	53
07	التوزيع الطبيعي للبواقي	54
08	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	56

المقدمة العامة

إن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية يولون أهمية كبيرة وبالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وهذا بعد أن نادت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل هذه الدول المتقدمة.

وتتسم الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك نتيجة الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل وتحسين المعيشة وسد الفجوة في الموارد غير المتوفرة في الدول المضيفة والمساهمة في استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في البلد وتحقيق المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق،كما أن الحصول على التقنيات الجديدة تستفيد منها المؤسسات المحلية للبلد المضيف وذلك من خلال آليات التدريب العملي للعمالة المحلية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تتحمل عنصر تكوين رأس المال البشري.

وفي هذا الإطار قامت الدول النامية كبقية دول العالم بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في بلدانها، نظرا لما تعانيه من فشل في البرامج التنموية وضعف الأجهزة الإنتاجية بالإضافة إلى الندرة في رؤوس الأموال بسبب ضعف الادخار الداخلي لتمويل الاستثمارات الداخلية وعدم قابلية الإنتاج المحلي على المنافسة العالمية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية، وفي ظل تقلص مصادر التمويل وتصاعد مؤشرات المديونية، مما يجعل السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل يكمن في محاولة جذب الاستثمار وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي.

لذلك قامت الدول النامية بمحاولة خلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن تشريعات محفزة ومغرية محاولة بذلك إزالة كل العراقيل، والجزائر على غرار هذه الدول تسعى جاهدة لجلب اكبر عدد من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال قيامها بعدة إجراءات قانونية واقتصادية للحصول على مزاياها، و تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهاراتها الفنية،حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لاستقطاب الاستثمارات اليها لتشارك في عملية التنمية بها وذلك من خلال توفير فرص عمل وزيادة في دخل الفرد عدا فضلا عن المساهمة الفعالة في زيادة الناتج المحلي والذي ينعكس إيجابا على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الإشكالية الرئيسية:

وانطلاقا مما تقدم فان البحث يحاول الوصول الى إجابة واضحة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما محدداته؟ وما أثره على التنمية المستدامة بالجزائر؟
- ما مقصود بالتنمية المستدامة؟ وماهي خصائصها؟ وماهي أهدافها؟
- هل فعلا ساهمت الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر على تطور الاستثمار في الجزائر؟

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات البحث:

لقد تم بناء فرضيات الدراسة اعتمادا على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة حيث أن فرضيات الدراسة تعد إجابات أنية للظاهرة المدروسة وحلولا متوقعة للمشكلة موضوع الدراسة، والمتمثلة في:

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر ذلك الاستثمار المرتبط بالحوافز والامتيازات المقدمة من طرف الدول الأجنبية، وتعتبر الجزائر أكثر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر ويؤثر تأثيرا ايجابيا على التنمية المستدامة.
- تقوم التنمية المستدامة على تحقيق تنمية تدمج بين الجوانب الثلاثة (الاقتصادي، البيئي، البشري) وتهدف إلى تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة.
- الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الجزائر ساهمت فعلا في تطور الاستثمار الاجنبي المباشر.
- يقوم الاستثمار الاجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا والاستفادة من الرؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات دفعتنا لاختيار الموضوع:

أ- الدوافع الموضوعية:

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر في إحداث التنمية المستدامة.
- المكانة والأهمية التي يحتلها الاستثمار الاجنبي المباشر ي النقاشات الاقتصادية الحالية.

ب- الدوافع الذاتية:

- ميولنا الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع الذي يشكل مجال اهتمامنا البحثي.
- باعتبار الاستثمار الاجنبي المباشر موضوع الساعة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة ما لم تتوفر الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، ويبقى الاستثمار الاجنبي المباشر أحد هذه الوسائل الفاعلة في تحقيقها من خلال الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه في مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة.
- ✓ تحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

- ✓ إبراز مختلف الإصلاحات والحوافز التي قامت بها الجزائر لأجل تشجيع الاستثمار المباشر وكذا أهميته في عملية التنمية في الجزائر.
- ✓ التطرق لواقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر.
- ✓ التعرف على معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة لإيجاد الحلول لها.
- ✓ معرفة مدى دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ إبراز أهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الاجنبي المباشر ي الجزائر.

منهج وأدوات الدراسة:

بهدف الإجابة عل مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات المقترحة، تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف الخلفية النظرية لموضوع البحث من اجل إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة،وبالاستعانة أيضا على المنهج القياسي وذلك اعتمادا على مجموعة من المراجع المتخصصة والإحصائيات التي لها صلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (**حمدي فلة، حمدي مريم**)، بعنوان: **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: بينالتحفيز القانوني الواقع المعيق**، مقال منشور في مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، 2014، ص ص: 331-345.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل حول مدى كفاية الضمانات ومختلف التحفيزات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة الجزائر للاستثمار الاجنبي على انه مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، كما أن بيئة الاستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للاستثمار الاجنبي وأيضا الاهتمام بالمنظومة القانونية لا يكفى بل يجب تكامل مجموعة من العوامل: القانونية، الاقتصادية، السياسية...

2- دراسة **(دلال بن سمينة)**، بعنوان: **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس.

3- دراسة **(حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل)**، بعنوان: **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص ص: 401-425.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات.

4- دراسة **(زرنوح ياسمينة)،(2006)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية في جامعة الجزائر بعنوان:**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه**، حيث خلص الباحث إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، مع ضرورة الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف، الشئ الذي يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو ايجابية على المدى الطويل.

5- دراسة **(العايب عبد الرحمان)، (2011)** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف بعنوان: **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، حيث خلص الباحث إلى أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة يمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تنص الاقتصاد المجتمع والبيئة، ولكل بعد من الأبعاد الثلاثة هدف يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه، فالبعد الاقتصادي ينبثق منه هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية، البعد الاجتماعي ينبثق منه هدف العدالة الاجتماعية، أما البعد البيئي فينبثق منه هدف الجودة البيئية، مما يعنى أن المؤسسة في النهاية ستجعل من التنمية المستدامة احد عناصر تحسين تنافسيتها.

هيكل الدراسة:

لانجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول؛ فصلين نظريين تضمنا الإحاطة بموضوع الدراسة بمتغيراتها المتمثلة في الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل والتنمية المستدامة كمتغيرتابع، وفصل تطبيقي تم فيه معالجة فرضيات البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيميحاولنا الإلمام بالجوانب النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال مبحثين، المبحث الأول تم فيه التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المفهوم، الأهمية، الخصائص، الأهداف، الأشكال.

والمبحث الثاني تضمن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، دوافعه، آثاره، والمزايا والعيوب.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلي التنمية المستدامة وكان ذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول ماهية الإطار النظري للتنمية المستدامة، والمبحث الثاني تناول أبعاد التنمية المستدامة، أما المبحث الثالث خصص للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية المستدامة.

الفصل الثالث: حاولنا التطرق إلى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال المبحثين الأول تم التطرق فيه إلى الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وحوافز وضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ومعوقات وحلول الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني قمنا بدراسة قياسية.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية منذ ظهوره، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين إلي إيجاد مفهوم دقيق وواضح له، والوصول إلى أهم أشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

إلا أن ذلك أدى إلى ظهور أراء مؤيدة وأخرى معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، كل على حسب ما يراه من انعكاسات لهذا الأخير على الدولة المضيفة للاستثمار، فهذا يتوقف على مدى ضبطها لسياستها الاستثمارية والدوافع الحقيقية لاختياره، الذي قد يشكل مخاطر على الدول المضيفة.

وفي هذا السياق سنعمل على التفصيل أكثر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، آثاره.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية المثارة للجدل والاهتمام نظرا لتعدد واتساع مصادره وأشكاله في البلدان المتلقية له، فالاستثمار الأجنبي ليس بالمفهوم الجديد بل ارتبط بالثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر باسم "حركة رأس المال"، ثم أطلق عليه اسم "الاستثمار الدولي" في بداية القرن العشرين إلي غاية 1930 حيث ورد ذكر مصطلح "الاستثمار الأجنبي المباشر"، ثم عملت التغيرات العالية على نموه وتطوره.

وسوف نحاول في هذا السياق إبراز مايلي :

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وحتى يتسنى فهم هذه الظاهرة الاقتصادية سيتم التعريف أولا بالاستثمار ثم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأهميته، وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية تتعدد تعارفه تبعا للإغراض المتعددة له، وفي هذا السياق سيتم التطرق لبعض التعاريف الخاصة به.

التعريف 01:الاستثمار حسب قربوع–عليوش كمال هو" كل اكتساب لأموال من اجل الحصول على منتوج أو استهلاكه."(عبادلة، 2018، صفحة 245)

التعريف 02: كما يعرف حسب **ديترلو**DIETERLEN بأن " الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية الفائدة ويمكن صياغة الاستثمار في انه التضحية بقيمة حالية أكيدة – الاستهلاك الحالي – مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة." (محفوظي و لسبط، صفحة 116)

التعريف 03: يعني" تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية، أو إصدار أسهم شراؤها من الآخرين." (سالكي، 2011، صفحة 64)

التعريف04 : " هو عبارة عن الإضافات الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح أو عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية." (صياد، 2013، صفحة 09)

التعريف05 :" هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد، أو الدخل أو الربح أو المال عموما، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي." (خضير، 2015، صفحة 97)

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة كونية كثيرة التعقد والصعوبة عند الدراسة، نظرا لما ناله من اهتمام منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وبالأخص بعد تزايد حدة أزمات المديونية، لذا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين والهيئات، نذكر منها مايلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن ممارسة مستثمر أجنبي لنشاط اقتصادي في الدول المضيفة مع احتفاظه بالسيطرة على أنشطة المشروع، سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأسمال المشروع أو من خلال التكنولوجيا ذاتها." (العتري، 2012، صفحة 15)
- تعرفه **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)** على انه " عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة مع المؤسسات، وينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% أوأكثر.(ضيف، 2015، صفحة 109)
- أما **منظمة التجارة العالمية (OMC)** فتؤكد بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات. (مسعداوي، 2008، صفحة 163)، وهو إطار لتحرير رؤوس الأموال والعمليات المترتبة عليها قائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات أخرى في بلد آخر. (عامر و بن سعيد، 2016، صفحة 193)
- أما **الصندوق النقد الدولي (IMF)** فحدد الاستثمار الأجنبي على انه مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة المساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.(قعلول، 2017، صفحة 09)
- أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):** فيعرفه على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، بين شركة في دولة الأم (الدولة التي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (الدولة المستقبلة للاستثمار). (الارتوشي، 2014، صفحة 199)
- ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو انه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار." (سلامي، 2015، صفحة 69)

- ويعرف أيضا على انه:" انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية، زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة." (الاسرج، 2005، صفحة 06)
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو للتوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو انه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما تملك وحيازة الأصول في البلد المضيف. (محجوب، 2018، صفحة 11)
- "يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد أخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد." (زوقارت، علاوي، و بولرباح، 2017، صفحة 299)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة على الموارد الغير مالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات، ويكون الغرض من وراء هذا المشروع تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار.

الشكل (01): الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر:من إعداد الطالبين.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ توفير الأموال اللازمة لتغذية مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة.
- ✓ المساهمة في سد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات عن الصادرات.(خير، 2019، صفحة 75)
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة.(فهمي، 2014، صفحة 106)
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي. (بوشمال، 2012، صفحة 80)
- ✓ أهم ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر هو تخفيض عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض وما تحمله من أعباء للدولة المدينة من خدمات الدين والالتزام بالشروط المفروضة عليها.(جوامع، 2015، صفحة 26)
- ✓ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.(بندر و ابراهيم، 2018، صفحة 1005)
- ✓ توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية. (البلتاجي، 2020، صفحة 313)
- ✓ المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- ✓ رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.(بولرباح، 2012، صفحة 100)
- ✓ يساعد على عملية التكييف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية. (سارة، 2010، الصفحات 11-12)
- ✓ اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية. (مسعداوي، 2008، صفحة 166)
- ✓ فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى بطبيعته استثمار العالمي أو في الدولة الأم. (بن الحبيب و شعوبي، 2017، صفحة 71)
- ✓ المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية. (والي، 2012، صفحة 56)

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص عدة تتمثل في الآتي:

- المرونة في اختيار أدوات الاستثمار، نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر.
- ارتفاع درجة المخاطر في حالة تغيير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونين الضريبية، وارتفاع معدلات التضخم وتغيير العملة.(بوقليع، 2019، صفحة 16)
- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة، تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.
- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة اكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.(دواح، 2010، صفحة 05)
- علاج مشاكل المديونية الخارجية، حيث الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتحمل الدولة المضيفة أي أعباء ولا تخرج رؤوس الأموال إلا عند تحقيق ربح معين وبعد بقائها لفترة طويلة تساعد على زيادة النمو معها.
- ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة لمحاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية وبقية مشروعات الاقتصاد الأخرى مما يؤدي في النهاية لارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. (كاكي، 2011، صفحة 54)

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي هو تحقيق العائد، مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة، وكما يهدف بصفة خاصة إلى:

- ✓ إيجاد أسواق جديدة للمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية، بمعنى إبقاء الدولة المضيفة سوقا لتصريف منتجاتها.
- ✓ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة. (بوقليع، 2019، صفحة 16)
- ✓ الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.
- ✓ الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسيات.
- ✓ دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق. (كاكي، 2011، الصفحات 55-56)
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج.(ديغش، 2018، صفحة 86)

✓ الحصول على مواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.

✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

✓ قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

✓ تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

✓ تدريب العاملين على الأعمال الإدارية على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة. (رحال، 2012، الصفحات 87-88)

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار نذكر منها ما يلي:

1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:

أ- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : والتي تسمى أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، أو الاستثمارات الأجنبية الصافية، والتي ينفرد بموجبها رأس المال الأجنبي بالاستثمار المباشر في صورة مشروع استثماري، (عمور، 2018، صفحة 39)، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات لعدة أسباب، من بينها انه يسمح لها بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. (سعيدي، 2007، صفحة 66)

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة، أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها. (بعداش، 2008، صفحة 52)

ب- الاستثمار المشترك : هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع.(زروقي و مكيديش، صفحة 32)

ويرى **ليفجستون (Livingstone)** في هذا الشأن "انه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو إي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فان هذا يعتبر استثمارا مشتركا. (حايد، 2014، صفحة 30)

ويشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك على الخصائص التالية:

- هو استثمار طويل الأجل.
- يعقد مابين طرفين، احدهما وطني والآخر أجنبي.
- لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم احد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل التكنولوجي. (سي عفيف، 2016، صفحة 28)

ت- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسيات: تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أحكمت سيطرتها على اغلب الصناعات الكبرى خاصة التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، فهي تستثمر في جميع المجالات كالسياحة، والزراعة، والمصارف وغيرها. (بوشقيفة و مويسي، 2018، صفحة 141)

2. من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي، الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية... الخ

ت- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن المنتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين ومكاتب الدراسات والفنادق...الخ (بعداش، 2008، الصفحات 52-53)

3. من حيث الطبيعة القانونية: نستطيع أن نفرق بين ثلاثة أنواع:

أ- الاستثمار العمومي (الحكومي): وهي استثمارات تقوم بها الدولة من اجل التنمية الشاملة مثل: اقتراض حكومة ما من إحدى الهيئات المعنية من الخارج (سندات، أسهم...)، وذلك في إطار مشاريع اقتصادية.

ب- الاستثمار الخاص: وهو ذلك النوع الذي يجري من طرف الأفراد والمؤسسات غير الحكومية... الخ بطابع الربح الذي يتوقع من وراء عملية الاستثمار.

ت- الاستثمار المختلط: وهو الدمج بين القطاع العام والخاص وذلك لإقامة المشاريع الكثيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة (محلية أو أجنبية).

4. **من حيث المدة الزمنية:** ويصنف إلى ثلاثة أصناف:

أ- استثمار قصير الأجل: هو ذلك الاستثمار الذي تقل مدة انجازه عن سنتين، وتكون نتائجه في نهاية الدورة لأنه يتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب- استثمار متوسط الأجل: وهو الاستثمار الذي تقل مدة انجازه عن خمس سنوات، وتزيد عن سنتين، وهو يبلور الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

ت- استثمار طويل الأجل: ويتجاوز هذا الاستثمار مدة انجازه خمس سنوات ويؤثر بشكل كبير على المؤسسات بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.(بوشمال، 2012، الصفحات 82-83)

الشكل (02): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

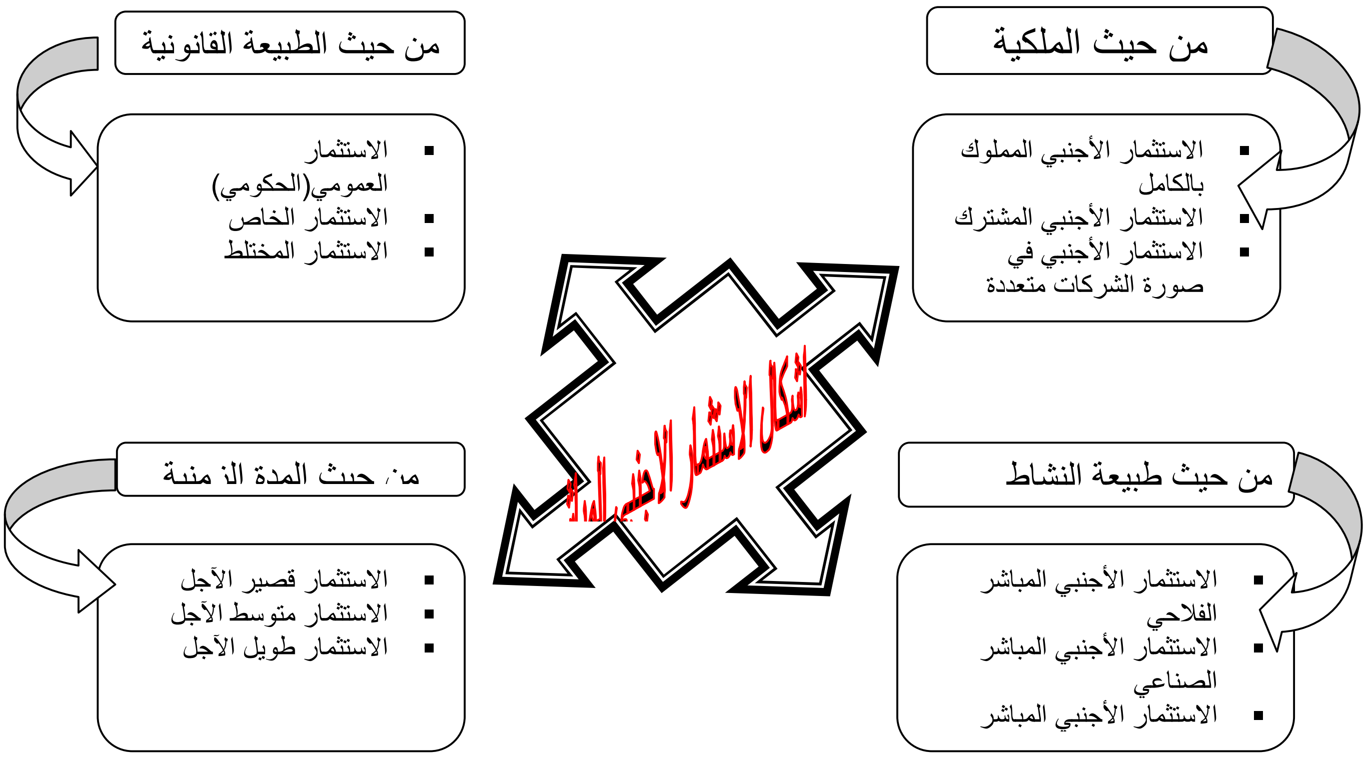

المصدر: من إعداد الطالبين.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، آثاره.

هناك بعض البلدان النامية تتردد في التصريح للشركات الأجنبية بالاستثمار فوق أراضيها خوفا من التبعية الاقتصادية، ومن احتكارها هذه الشركات لأسواق هذه البلدان والتحكم فيها، في حين نجد بلدانا نامية أخرى تمنح فرصا لها باعتبارها وسيلة جذب للاستثمارات الأجنبية، لهذا خصصنا هذا المبحث لتقديم بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا عيوبه ومزاياه.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعني محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" مجموعة العوامل والشروط المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته، سواء الاقتصادية أو الجغرافية أو حتى السياسية، إضافة إلى المعايير التي تسمح بتقييم البلد المضيف كموقع أو مقصد استثماري للشركات الأجنبية في المستقبل، بحيث تمثل هذه المحددات الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من اجل جذبه " والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب."

وعليه يمكن حصر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1- **البنية الأساسية:** وتعتمد على الطروقات والخدمات اللوجستية.

2- **الإطار العام لسياسة الاستثمار:** والتي تعتمد على الاستقرار السياسي والاجتماعي والقوانين المنظمة للاستثمار والسياسات الضريبية والاتفاقيات الدولية المبرمة. (صالحي، 2021، صفحة 529)

أ- الاستقرار الاقتصادي: إن وجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات يعد من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي يتم إدارتها اقتصاديا على نحو سليم، تكون اقل احتمالا لان تشهد اضطرابات في أدائها الاقتصادي، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي:

- سعر الصرف: توجد علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤدي التقلبات المفاجئة إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة.
- معدلات التضخم: لها تأثير مباشر على حجم الأرباح، وبالتالي على حركة رأس المال، كما تؤثر تكاليف الإنتاج التي تول أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة. (موزاوي، 2017، صفحة 77)

ب- الاستقرار السياسي: يعد هذا العنصر جانبا مهما في القرار الاستثماري، فالمستثمرون الأجانب لا يرضون المخاطرة بأموالهم في بيئة تتسم بعد الاستقرار وانعدام الأمن، وهذا ما أثبته الواقع في مجمل الدول النامية التي اهتز وسطها السياسي خلال فترة الثمانيات.

ت- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلابد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى وان يكون موافقا للقواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لتدعيم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة ونزع الملكية. (عبو، 2008، الصفحات 79-80)

3- **المحددات الاقتصادية:** كحجم السوق ومعدلات النمو والنفاذ للأسواق العالمية، ومدى توافر الموارد الطبيعية والعمالة والتقنيات وعوامل الكفاءة. (صالحي، 2021، صفحة 529)

أ- حجم السوق واحتمالات النمو: يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية. (زودة، 2008، صفحة 121)

ب- معدل النمو الاقتصادي: إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة، ولا شك أن التدفق المتزايد إلى الدول الأكثر تقدما يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول، وعليه فانه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي.

ت- تكلفة اليد العاملة: تعتبر تكلفية اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. (خاطر، 2013، الصفحات 86-88)

4- **تسيير الأعمال:** كالحوافز الاستثمارية ومقاومة الفساد والبيروقراطية. (صالحي، 2021، صفحة 529)

أ- الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل من الصادرات.

ب- الحوافز التمويلية: وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية، وان الأنواع شائعة الاستخدام تتمثل في : المنح الحكومية والضمانات، وضمانات حكومية بمعدلات داعمة، ومشاركة الحكومة بالملكية، وتأمين حكومي بمعدلات مدعمة.

ت- حوافز أخرى: تشمل المعاملة التفضيلية ل FDI في مجالات الصرف الأجنبي مثل: ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل: توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة ي التدريب... الخ (حمودي، 2012، الصفحات 81-82)

وأيضا يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أولها المتعلق بالبلد الأصلي " المستثمر الأجنبي" والتي تتمثل في مجموعة من العوامل التي يأخذها القائم بالاستثمار أو الشركات الأجنبية كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار بالخارج.

أما الآخر والمتعلق بالبلد المضيف أو "القطر المستهدف"، وتتوقف على مدى ملائمة مناخ الاستثمار لذلك البلد لاعتبار أن تركيبة محددات البلد المضيف هي التي تمكننا من معرفة مدى جاذبية مناخه الاستثماري.

وفي هذا الإطار توجد محددات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تصنف حسب البلد المضيف والبلد الأصلي، كما هو آت:

الفرع الأول: محدداته بالنسبة للبلد المضيف

يمكننا تصوير الشكل الموالي لتوضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف:

الشكل(03): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

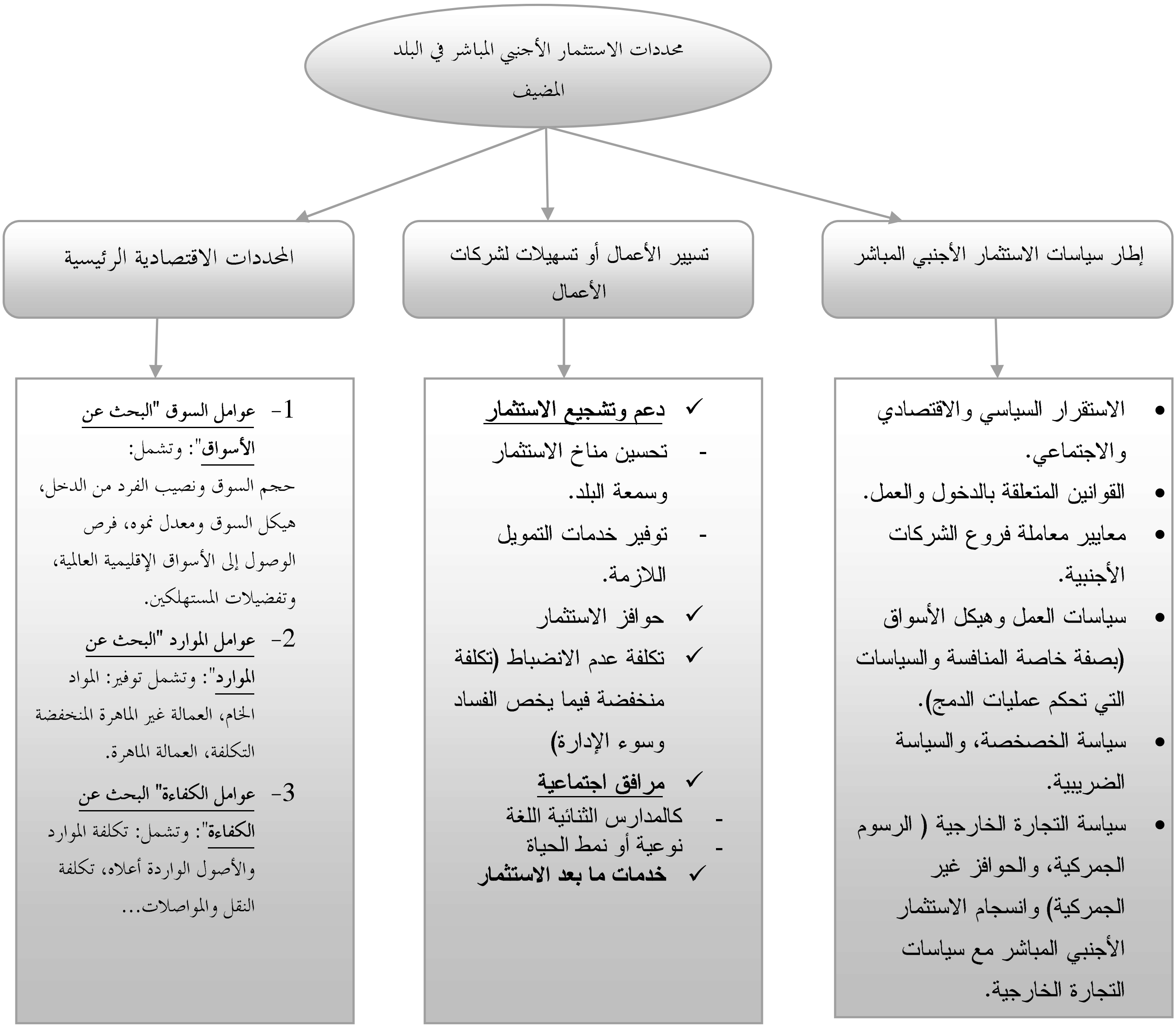

المصدر:(دحماني، 2016، الصفحات 71-72)

الفرع الثاني: محدداته بالنسبة للبلد الأصلي

تسعى الشركات الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسية عموما إلى تحقيق عدة أهداف كالتدويل والملكية، حرية اختيار الموقع الأمثل، لذلك فهي تراجع درجة تمركز النشاطات التي تنوي الاستثمار فيها، وعادة ما تميل هذه الشركات إلى الصناعات ذات المنافسة الاحتكارية التي تتمتع بفروع قوية وذات الانتشار الدولي، إلى جانب ذلك هناك ثلاثة عوامل مفسرة لمدى تفضيل الشركة للتوطن بدلا من التصدير وهي:

1- تستخدم الشركة في البداية ميزة احتكارية (مثلا كونها المنتج الوحيد لسلعة جديدة)، وعند ظهور منافسة قوية تفرز التوطن في الخارج وذلك حفاظا على حصتها السوق.

2- تفضل الشركة التدويل الداخلي للعديد من العمليات بنفسها (إنتاج المواد الأولية، وقطع الغيار، تسويق المنتج النهائي) عوض المجازفة في أسواق مليئة بالمخاطر، كأن تقوم مثلا بشراء شركة أجنبية تمونها بالمواد الأولية أو بمنتجات نصف مصنعة أو بإدماج وحدة التوزيع الموجودة في الخارج.

3- تبحث الشركة في البلدان المضيفة عن الميزات المقارنة، فتقوم بإنشاء فروع خاصة بالتركيب (أين تكون اليد العاملة غير ماهرة ورخيصة)، أما إذا كانت هذه الشركة مبدئيا تصدر للبلد المتوطن فيها فان الاستثمار الأجنبي المباشر يصبح احلاليا لتدفق البضائع. (دحماني، 2016، الصفحات 72-73)

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات.

وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية:

- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج- لغرض تلاقي الإخفاق- بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها. (جباري، 2015، صفحة 27)
- الرغبة بالنمو والسيطرة: هي من أهم الدوافع لزيادة الاستثمار في الخارج، فالشركة التي ترغب بتوسيع رقعة السوق من أجل الحفاظ على مبيعاتها أو زيادتها، ومن خلال هذا التوسع تكتسب مزايا الملكية التي تتكون من الخبرة والمعرفة السياسية. (زرقين، 2018، صفحة 56)

- تخفيض المخاطر: يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا، حيث لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد دولتين قويا، هذا ما يجعل لتنويع الدول آثارا محمودة على حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشات أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن امتلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق لهذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود حركة رأس المال بين الدول. (بن دواوية، 2005، صفحة 24)
- البحث عن الموارد: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول المضيفة وخاصة تلك الغنية بالموارد الطبيعية الأولية كالنفط والغاز.

زيادة على ذلك الاستفادة من المواد الأولية، فان هذا النوع من الاستثمار يسعى أيضا للاستفادة من المزايا النسبية للدول خاصة انخفاض تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى توفر عناصر البنية التحتية مثل الموانئ، المطارات، والطرقات. (حمزة، 2017، صفحة 41)

- البحث عن تحقيق الأرباح، وهذا من خلال توجيه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار في الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل يمكنها على الحصول على أرباح مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدولة الأم.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية يمكنها من منافسة الشركات المحلية بالاعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة. (بوشايب، 2018، صفحة 88)

2- دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر(من وجهة نظر البلد المضيف)

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:

- معالجة فجوة الموارد: يعتمد النمو الاقتصادي بدرجة أساسية على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات، فان كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية.
- ضيق الطاقة الاستيعابية: تلجأ الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر لارتفاع كلفة استيراد المعدات الفنية، أما إذا وفرت تلك المعدات والآلات من قبل المستثمر الأجنبي

فستكون تكاليفها أقل مما يستوردها المستثمر المحلى ويكون معدل العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي يفوق معدل العائد المتوقع من قبل المستثمر المحلى.

- زيادة رأس المال: الاستثمار الأجنبي يسهم في زيادة عرض رأس المال محليا وزيادة النمو قد يولد أثارا ايجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية خلال المنافسة والخبرة وان معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وبعضها يسعى للحصول على الموارد. (شيخي و شيخي، الصفحات 05-06)
- تخفيض مستوى البطالة: إن مستوى البطالة يتأثر بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف له ويميل للانخفاض خصوصا إذا تميزت المشاريع الاستثمارية بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية.
- نقل التكنولوجيا: إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف (خصوصا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية) يرافقه نقل للفن الإنتاجي الحديث والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة، والمهارات الإدارية المالية والتسويقية المعاصرة فضلا عن تنمية أعمال البحث والتطوير. (بن عاشور، 2015، صفحة 18)
- تحسين ميزان المدفوعات: يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل كبير في حل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية المتمثلة في رأس مال المشروع والقروض والمنح التي يجنيها المستثمر من المصادر الأجنبية الخارجية، بالإضافة إلى ما يحققه الاستثمار الأجنبي من زيادة لإيرادات هذه الدولة لاسيما إذا كانت المشروعات الاستثمارية موجهة للتصدير، أو إلى القطاعات التي تحل محل الواردات مما يسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلى. (قدوري، 2010، صفحة 68)

الجدول(01): ملخص دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
• البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب. • تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي بإنشاء فروع في الدولة المضيفة. • التخلص من التكنولوجيا المتقدمة. • التغلب على البطالة المقنعة في دولة الأم. • البحث عن أسواق جديدة. • اختبار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدولة المضيفة في التجارب المعملية. • البحث عن أرباح ضخمة.	• تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد. • الحصول على التكنولوجية المتقدمة. • تطوير الإدارة المحلية. • المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. • توظيف عوامل الإنتاج المحلية. • إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. • زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة. • إنشاء صناعات جديدة. • التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين. • تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: (شلغوم، 2012، صفحة 56) بتصرف.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام المفكرين والمسؤولين الذين تباينت آراؤهم في إمكانية توظيفه لخدمة أغراض التنمية المختلفة في الدول المضيفة خصوصا النامية، لكونه عملية تربط بين طرفين احدهما المستثمر الأجنبي والآخر الدول المضيفة، ولكل منهما مزايا وعيوب تمتد إلى العديد من المتغيرات في الدول المضيفة.

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تنبع الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، والتي عادة ما تكون سببا في الأزمة ونتيجة لها، ومن هذه الآثار:

1. **آثاره على النقد الأجنبي:** إن مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري وطبيعته.
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج.

فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار. (والي، 2012، صفحة 60)

2. **آثاره على التجارة وميزان المدفوعات:** تستلزم هذه الدراسة مايلي:

✓ التدفقات الداخلية: وتتضمن العناصر التالية:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار المساهمة في المشروع وذلك على حسب المشروع.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم.
- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في تطوير أو زيادة حجم المشاريع.
- حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات الجنبية من البنوك المحلية ودورها في توسيع الأداء.
- عوائد ضرائب والرسوم على الصادرات والواردات.

✓ التدفقات الخارجية: وتتمثل في:

- فروق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة.
- فروق الأسعار المتعلقة بتحويل المواد الخام والمواد الأولية وذلك من خلال المعاملات بين شركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب التي يتم تحويلها للخارج وحجم الأرباح المحمولة إلى الخارج بعد بدئ في عملية الإنتاج والتسوق.
- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من اجل استيراد مواد الخام الأولية أو مستلزمات الإنتاج. (بوشمال، 2012، الصفحات 73-74)

3. على مستوى التقدم التكنولوجي:

في العصر الحالي يمكننا ملاحظة الدور الأساسي الذي تلعبه التكنولوجيا في مفهوم التقدم والنمو الاقتصادي، وفي المقابل هناك من يقول أن : الشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مركبة نقل دولية للتكنولوجيا، من هنا يمكننا الربط بين التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات، حيث يتمثل نقل التكنولوجيا من خلال هذه الأخيرة في المعرفة التقنية (التكنولوجيا)، تقنيات الإدارة، تقنيات التسويق الحديثة، وهي بدورها تساهم في النهوض بالمؤسسات المحلية للدولة المضيفة، وحتى النهوض ببعض نشاطات القطاع العام (الحكومي)، مما يؤدي بالنشاطات المحلية إلى تحسين إنتاجيتها وتطويرها، وبالتالي المساهمة في تقدم الدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم العالمي. (جوامع، 2015، صفحة 30)

- إن تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة هي جد مكلفة، كما توجد شروط أو قيود لاستخدام هذه التكنولوجيات.
- قد تتعارض التكنولوجيات المحولة مع الأهداف وخصائص الدول المضيفة، إذ ما تجسدت في الاستثمارات كثيفة للعمل، أو في الامتصاص النسبي للبطالة.
- إن توفير الإمكانيات المالية الكثيرة للشركات الأجنبية يمكنها من تقديم إنتاج ذو جودة عالية وبذلك دفع عجلة التطور والنمو والاستفادة من اقتصاديات الحجم. (بوشمال، 2012، صفحة 76)

4. على مستوى المديونية:

يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية، إذ لا يرتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكو من مصائب تسيير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (والي، 2012، صفحة 60)

5. على مستوى العمالة (التشغيل، الاستخدام): يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد السواء، ويمكن ذكر ما يلي:

- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف وتنقل العمالة بكل حرية.
- وجود علاقة تكامل من التكنولوجية المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة غير مؤهلة وتوفير طبقة عاملة ذو كفاءة وخبرة.
- الإيراد الناجم عن تحصيل الربح التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية.
- يمكن من التوسع وكبر المشاريع وبالتالي خلق فرص عمل جديدة أخرى.

- إن الشركات الأجنبية تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، هذا الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة التي بدورها تخلق فرص شغل جديدة.
- إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها وفي مختلف مناطق محافظات الدولة المضيفة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- سياسة رفع الأجور التي تمنحها الشركات الأجنبية، قد تؤدي إلى ظاهرة نزوح أو مغادرة الإطارات المؤهلة من المؤسسات المحلية الأمر الذي قد يحدث مشاكل في الوسط العام للعمالة " إضرابات، مطالب جديدة، توقيف الإنتاج...". (بوشمال، 2012، صفحة 75)

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى توظيفه كعامل لتدعيم خططها التنموية، وبالموازاة لذلك فان المستثمرين الأجانب يعتبرونه عاملا ديناميكيا لانتشارهم في السوق العالمية وتعظيم أرباحهم.

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مزايا متعددة، وتختلف هذه المزايا في حالة الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي.

1-1- **بالنسبة للدولة المضيفة:** تهدف من استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق المزايا التالية:

- تعويض النقص في الاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة استثمار أرباحه.
- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الواردة، وزيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة. (شلغوم، 2012، صفحة 57)
- عدم تحمل الدولة أعباء مديونية في هذا الاستثمار بخلاف القروض التي يجب سدادها مع فوائدها.
- التخفيف من حدة التضخم التي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفر السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.
- زيادة إرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند الإنتاج، التسويق، التصدير، وبالتالي زيادة الموارد المالية من العملة الصعبة. (العتري، 2012، صفحة 21)
- توفير فرص عمل اكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود، والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية. (صياد، 2013، صفحة 28)

1-2- **بالنسبة للمستثمر الأجنبي:** على غرار الدول المضيفة فان الدول المصدرة له هي الأخرى تستفيد من بعض المزايا الناتجة عن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ويمكن إدراجها فيما يلي:

- استغلال الموارد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة مع السيطرة على عناصر الإنتاج.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العوائد والأرباح المتأتية من القيام بالاستثمار والتي تحول إلى البلد الأصلي، وهذا على المدى المتوسط أو البعيد.

- إيجاد أسواق لتخزين منتجاتها، وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية.
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير.
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة. (عبو، 2008، صفحة 75)

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم كل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه في نفس الوقت لا يخلو من العيوب، وتتجلى أهم عيوبه فيما يلي:

2-1- بالنسبة للدولة المضيفة: انه من الخطأ بما كان تصور الدول النامية أو بالأحرى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أنها قد تجني منافع من جراء جذبها للاستثمار دون التعرض للمساوئ وفيما يلي أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف من خلال السيطرة على الصناعات الإستراتيجية.
- التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سياسية سلبية على المستوى الوطني والدولي.
- زيادة الفوارق الطبقية كنتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها لعمالها، دون مراعاة مستوى الأجور السائدة في الشركات المحلية. (عبو، 2008، صفحة 77)
- يؤدي هذا الاستثمار إلى خلق أعباء على الاقتصاد النامي المضيف كمسألة تحويل الأرباح وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب إلى دولهم مما يشكل عبئا على موارد النقد الأجنبي وعلى ميزان المدفوعات. (مناتي و مجيد، 2017، صفحة 10)
- تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الإستخراجية النفطية والغاز الطبيعي، والصناعات البتر وكيماوية، وصناعة الاسمنت والأسمدة بدلا من توطنها في دولها حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوفر في البلدان النامية. (بوعافية، 2017، صفحة 38)

2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي: بالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن هذا الأخير له آثارا سلبية على الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم عيوبه:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- تصدير فرص العمل.
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. (بربار، بوغاري، و لرادي، 2017، صفحة 157)
- احتمال التأميم وهو ما ينجر عنه من نزع الملكية.

- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه القصيرة، المتوسطة، وطويلة الأجل.
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري.
- زيادة البطالة في الدول الأصلية وذلك بسبب الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة. (عبو، 2008، صفحة 77)

خلاصة الفصل:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطى صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليص الأخطار التي تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على البلد المضيف، يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلى والدولي، ومن اجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة في هذا الاستثمار.

بعدما تم التطرق من خلال الفصل الأول لأهم المفاهيم والقضايا المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف لمختلف أشكاله ومحدداته ودوافعه، وآثاره على الاقتصاديات المضيفة.

الفصل الثاني:

أساسيات حول التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبر التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية و أخلاقية، وليست مجرد زيادة في الدخل الفردي، فزيادة الدخل يجب أن تتضمن تحسن المستوى الصحي أو التعليمي أو الثقافي أو غيرها من الأمور الأخرى، و لكن كل هذه العوامل تعتبر خيوط من نسيج التنمية لذا كان التوجه إلى خيار التنمية المستدامة و التي اعتبرت هي الإجابة على الاهتمامات المتزايدة حول البيئة و الموارد البيئية في مواجهة التلوث و التصنيع الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات و النمو السكاني المتزايد.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، رغم جذوره يمتد إلى الماضي البعيد، إلا أنه مازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثير من المفكرين والمفسرين.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لإعطاء مفهوم شامل للتنمية المستدامة يجب التطرق إلى مختلف التعاريف التي أعطت تفسيرا لهذا المصطلح، وسنحاول أن نستعرض أهم التعاريف المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة بعد التعرف على مصطلح التنمية.

1- **تعريف التنمية:** هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا(التي كانت عبارة عن مستعمرات) وتعني إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب، وبمعنى آخر التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية.(الله، 2013، صفحة 116)

وبخصوص التنمية المستدامة سنحاول إعطاء أهم ما جاء بخصوص توضيح المعنى الدقيق لها كالتالي:

- ✓ **عرفها ويليام روكزهاوس (W.Ruckelhaws مدير حماية البيئة الأمريكية):**

على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة".(عثمان محمد غنيم، 2007، صفحة 25)

- ✓ **تعريف المفكر جون بيار هوي Jean Pierre Hauet :**

"التنمية المستدامة تعني تلبي حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها" (الطاهر، 2013، صفحة 55)

- ✓ **تعريف المفكران ساتو و هيرياماSato and Hirayama:**

التنمية المستدامة في معناها وإن إختلف صوغها فإنها تعني: تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي.(الطاهر، 2013، صفحة 56)

- ✓ **تعريف الأستاذ مصطفى كمال طلبة:** "إن أهم شروط التنمية المستدامة القدرة على تصميم تدابير في مجال السياسات تستطيع استغلال التآزر المحتمل بين أهداف النمو الاقتصادي الوطني وبين السياسات التي ترتكز على البيئة، كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغيير جذري في مجال التكنولوجيا وما يتصل بها" (عباس، 2010، صفحة 17)

- ✓ **تعريفها من قبل تقرير Breandt Land 1997م:** على أنها:"تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة". (علي، 2006، صفحة 11)
- ✓ **بيان هيئة الأمم المتحدة:**

جاء في بيان هيئة الأمم المتحدة بشان الألفية، لشهر سبتمبر 2000: " أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية، والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الصالح (الراشد) في كل بلد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتحفيز التنمية المستدامة فعلا".(الطاهر، 2013، صفحة 56)

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

يمكننا استنتاج الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة من خلال تحليل التعاريف المختلفة واستخراج ما استجد فيها مقارنة بأسلوب التنمية القديم فنجد أن أهم خصائصها هي :

- إنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها اشد تداخلا وتعقيدا ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي ومت هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تقوم على اساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة. (كمال، 2015، صفحة 54)

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة كالتالي :

- ✓ الناس : ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج المرأة والأطفال.
- ✓ العيش بكرامة : والقضاء على الفقر ومكافحة غياب المساواة.
- ✓ الرخاء : بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي للتحول إلى اقتصاد منتج ومتقدم.
- ✓ العدل : العمل على إشاعة الأمن والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات والجمعيات في المجتمع.
- ✓ الشراكة : حفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من اجل التنمية المستدامة.
- ✓ الكوكب : حماية النظم الايكولوجية لصالح مجتمعاتنا وأطفالنا.

كذلك ترى منظمة الأمم المتحدة (1987) إن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في :

- تحقيق النمو الاقتصادي.

- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد.
- حف الموارد الطبيعية والبيئية من اجل الأجيال القادمة .
- التمنية الاجتماعية.

ثم وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتمنية المستدامة كالتالي :

- إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
- إنهاء الجوع وتامين الغذاء وتحسين مستوى المعيشي مناسب لجميع الأعمار.
- ضمان جودة التعليم للجميع.
- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة وللجميع.
- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل .
- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.
- ضمان استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الايكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة
- على التنوع البيولوجي.
- 10- تقوية وسائل التنفيذ و الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة

أيضا حاول أبو المعاطي (2014) رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي :

- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معا على المدى البعيد مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد.
- تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من سكان.
- تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في أحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما.
- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري .(مدحت أبو النص، 2017، صفحة 91/87)

المبحث الثاني : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

من خلال المفاهيم السابقة، نجد أن التنمية المستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد تتداخل فيما بينها هي: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية والأبعاد البيئية.

المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة

أولا– الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل أهمها في:

أ– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: أي إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الهدر للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك بإجراء تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون إلحاق الضرر بالبيئة كالتقليل من تلوث الهواء، المياه والتربة، بالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة وما قد ينجم عنها من أمراض وأوبئة. (شريف شكيب أنور، 2006، الصفحات 4-5)

ب– مسؤولية البلدان المتقدمة في معالجة التلوث: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب استهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بشكل كبير، يضاف إلى هذا أن هذه البلدان لديها الموارد المالية والتقنية الكفيلة للبحث عن استخدام تكنولوجيا أنظف وكذلك توفير الموارد المالية والتقنية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية.

ج– الحد من التفاوت في الدخول: إن التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في الدول المتقدمة وإتاحة حيازتها في الدول النامية، وتحسين فرص التعليم. (WWW.ISLAMONLINE.NET.LE, 2007)

ثانيا– الأبعاد الاجتماعية يمكن إيجاز أهمها في:

أ– تثبيت النمو السكاني: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضبط حجم السكان لأن زيادة السكان عامل ساعد في تخفيض معدل النمو الاقتصادي وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، ورفع حجم التلوث، وبالتالي تعرقل جهود التنمية. (البديع، 2003، صفحة 318)

ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن المشكلة لا تكمن في حجم السكان بقدر ما تتمثل في سلوكياتهم ومهاراتهم، لذا يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري وكيفية الاستخدام الكامل للموارد البشرية هو العنصر الأساسي لاستدامة التنمية.

ب– أهمية توزيع السكان: إن الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية له آثار سلبية على البيئة، و عليه تعطى التنمية المستدامة الاهتمام للتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن باتخاذ تدابير سياسة خاصة مثل الاعتماد على الإصلاح الزراعي .

ثالثا– الأبعاد البيئية: تتمثل الأبعاد البيئية في:

أ– الحفاظ على الموارد الطبيعية: هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، لأن التنمية لا يمكن أن تتواصل ما لم تقترن بالحفاظ على الموارد، وذلك بالحفاظ على التربة وحماية الغابات والمسطحات المائية، حيث تعرضت مساحات واسعة من

الغابات و المراعي للاندثار، كما تعرضت المسطحات المائية من بحار وأنهار وبحيرات لاستتراف الثروة السمكية والتلوث.(البديع، 2003، صفحة 319)

ب- حماية البيئة العالمية:

في هذا المجال تعمل التنمية المستدامة للحيلولة دون إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، بالحد من الانبعاثات الغازية والتقليل من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة، للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يهدد المناخ، والتخلص التدريجي من استعمال المواد الكيميائية المهددة للأوزون للحد من تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. (WWW.ISLAMONLINE.NET.LE, 2007)

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث عناصر رئيسية وهي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية وترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها و اختلاف الأولويات، كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، بحيث أن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، وأي تغيير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، وفيما يلي سوف نقدم المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة :

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية، تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمني معينة وتتلخص هذه المؤشرات في: (ناجي، 2012، صفحة 161/160)

1ـــ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، وقد شهد نصيب الفرد العربي ارتفاعا من **2096** دولار عام 1995 إلى **2492** دولار عام 2003 غير انه مازال منخفضا مقارنة مع **7804** دولار على المستوى العالمي، **4045** دولار على صعيد الدول النامية.

2- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ويقصد بها مؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأموال الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9% في عام

1990إلى 20.5% عام 2003، وتتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى 31.5% أما في الجزائر بلغت29.5% عام 2003.

3-رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر رصيد الحساب الجاري ودرجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

4-صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

وهي تمثل نوعية للحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية.

1ــ **المساواة الاجتماعية :** تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وتربط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرار، وتتضمن الحصول على عمل والخدمات العامة منها الصحة والتعليم والعدالة والمساواة، ويمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. (عاشور، 2006، صفحة 06)

2ــ **معدل البطالة:** ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين، كنسبة مئوية من القوى العامة. (مدي، 2007، صفحة 31)

3ــ **الأمن:** ويتعلق في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي الناس من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطتها في الإساءة للفرد وتحترم حقوق الإنسان، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة. (عاشور، 2006، صفحة 07)

4ــ **معدل النمو السكاني:** يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه في نسبة مئوية، وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق(صغر النمو السكاني) أي تساوي معدلات الوفيات مع معدلات المواليد، مع عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني حتى لا يصل إلى ما يسمى بالتراجع السكاني ويمكن متابعة النمو السكاني باستخدام التنبؤات. (مدي، 2007، صفحة 32)

5ــ **نوعية الحياة:** يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يشير لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة. (ناجي، 2012، صفحة 149)

6ــ **التعليم:** يعتبر التعليم عملية مستمرة طول العمر وهو متطلب رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم أهم لموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما وما مدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي وهو يتمحور حول ثلاثة أهداف هي: (عاشور، 2006، صفحة 07/06)

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة.
- مستوى لتعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية: ويقاس بنسبة لكبار المتعلمين في المجتمع ويقيس هذا المؤشر كل نسبة من الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم.

7ــ **السكن:** ويتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني و الحضري للمدن ووضع خطط لإستيعاب الحاجات لمتزايدة لها، ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 بحدود 500 مليون نسمة ويتوقع تضاعف الرقم خلال الفترات اللاحقة. (ناجي، 2012، صفحة 16)

8ــ **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور لخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة. (ناجي، 2012، صفحة 151)

ثالثا: المؤشرات البيئية: وتتمثل المؤشرات البيئية في الآتي:

1ــ **الغلاف لجوي:**

ويشمل ذلك التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وانعكاس ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي، وهناك ثلاثة مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية. (العبيدي، 2008، صفحة 34)

2ــ **الأراضي:** وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي هي:

أ ـــ **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب ـــ **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الغابات.

ج ـــ**التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

د- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة. (قاسم، 2006، صفحة 30)

3ـــ **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء.

والمؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:

أ ـــ **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

ب ـــ **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية. (ناجي، 2012، صفحة 155)

4ـــ **المياه العذبة:** لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتعتبر أنظمة لمياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضها للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية.

وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين لمذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية. (العبيدي، 2008، صفحة 42)

5ـــ **التنوع الحيوي:** ويتم قياس التنوع لحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: (ناجي، 2012، صفحة 157)

- **الأنظمة البيئية** : والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- **الأنواع:** ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية المستدامة

تتجاوز أطماع الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر مجرد اعتباره آلة اقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي أو نقل التكنولوجيا إلى ترقب حلول منطقية و عملية للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها على غرار البطالة و الفقر.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الفقر

لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القدرة على تخفيض الفقر سيتم باستخدام متغير وسيط و هو النمو الاقتصادي و الذي يعتبر المؤشر الرابط بين الأثر الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر و الانخفاض الملموس في معدلات الفقر على مستوى الدول النامية.

وكان الاقتصادي الفيتنامي Bende nabende قد قام سنة 1998 بدراسة تحليلية للبيانات الاقتصادية لخمسة دول من منطقة جنوب شرق أسيا و هي : اندونيسيا، ماليزيا،الفلبين، سنغافورة و تايلاند، و خلص إلى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حيث أفرزت هذه الدراسة عن علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي في كل من سنغافورة و تايلاند، علاوة على ذلك كشفت نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر حفز النمو في تلك الدول من خلال رأس المال البشري و التوظيف. و هو نفس المسار الذي انتهجته الدراسة التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية التي خلصت إلى وجود أثار ايجابية و سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و ذلك حسب المتغيرات التي شملتها الدراسة.

و عموما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال خلق فرص التوظيف على مستوى الشركات متعددة الجنسيات التي تقود هذه الاستثمارات، و بطريقة غير مباشرة فعل نمو الناتج الوطني عن طريق خلق فرص التوظيف المباشرة و غير المباشرة على مستوى الشركات الأخرى، حيث يرجع احتمال تزايد خلق فرص التوظيف إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة المؤسسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.(العبيد، 2010، صفحة 132)

و يساهم تواجد استثمارات أجنبية مباشرة على مستوى اقتصاد الدولة المضيفة في خلق المنافسة مما يزيد من احتمال تحسين جودة مخزون رأس المال العيني و كفاءة الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة مما يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتترجم عد ذلك الزيادة في الاستثمار إلى ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات للقطاعات الأخرى عن طريق أثر المعجل و المضاعف، و هكذا يدفع النمو الاقتصادي إلى أعلى في الدول المضيفة. وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد حافزا ايجابيا على التكوين الرأسمالي في الفلبين و تايلاند، في حين يؤثر تكوين رأس المال الدائر سلبا على ناتج الفلبين، و ينتهج الحياد بالنسبة لناتج تايلاند، و أن تحقيق الفوائض لم يمكن عن طريق تكوين رأس المال بالإضافة إلى أن هذه الفوائض يمكن أن تولد حملة من الآثار الايجابية على الدول المضيفة، لهذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة ما تفرز أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، مما يعني أن المنطقة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق ناتج محلي إجمالي أعلى. علاوة على ذلك فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر مؤدي إلى تخفيض الفقر، حيث توصل

Dollarو Kraay إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مداخيل الطبقة الفقيرة بالتناسب مع النمو في جميع الجوانب. والاستثمار الأجنبي المباشر مفتاح رئيسي لتوليد النمو الاقتصادي، لذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكون مهم لتخفيض الفقر، و تمت دراسة هذه الظاهرة من خلال دراسة العلاقة بين دخل الطبقة الفقيرة (أخر 20 بالمائة من دخل فئات توزيع الدخل) و الدخل العام باستعمال قاعدة المعلومات حول دخل الطبقة الفقيرة و متوسط الدخل لثمانين دولة و على امتداد 40 سنة، ثم خلصت الدراسة إلى أنه عندما يزيد الدخل العام فان دخل الطبقة الفقيرة يزيد بنفس النسبة، كما تم إثبات أن الانفتاح على التجارة الدولية و تحسين المناخ الاستثماري يرفع من دخل الطبقة الفقيرة من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد لكنه لا يؤثر بشكل ملحوظ على توزيع الدخل، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يشجع بشكل رئيسي النمو الاقتصادي و يؤثر على نوعيته خصوصا ما تعلق منه بتخفيض مستويات الفقر و تخفيض فقر الدخل فهو بذلك يقلل من عبء الصدمة المزدوجة للطبقة الفقيرة من الاختلالات المالية.

و يرىNordstrom أن التكامل الاقتصادي مساهم ايجابي في عملية تخفيف الفقر، بالسماح للناس باستغلال إمكانياتهم الإنتاجية لدعم النمو الاقتصادي و مساعدة اقتصاد الدولة على تجنب و تخطي الأزمات غير المتوقعة.

و رغم الاعتراف بعدم وجود روابط مباشرة بين اقتصاديات الحجم كإحدى مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو خلال ممارسة النشاطات الاقتصادية الإنتاجية و التصنيعية، بالإضافة إلى التشغيل كآثار ايجابية مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر للقدرة على تخفيض الفقر، و رفع مستويات الدخل و تحسين المهارات و هذا ما يؤدي إلى نتيجة نهائية معالمها أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر ، كلما انخفض بطريقة أو بأخرى عدد الناس الذين يعانون الفقر.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و مرونة سوق العمل

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث باستمرار أثناء توظيفها للعمالة المحلية على مستوى فروعها المنتشرة في الدول النامية على الكفاءات و الكوادر إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات لأن المراحل الإنتاجية تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارة، حيث أن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات روتينية متكررة باستمرار. هذه بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن و النظافة، مما أعطى فرصة للدول النامية التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسد احتياجات طلبات سوق عمل الشركات للتوطن على مستوى اقتصادياتها من خلال تزويدها بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل و الكفاءة و هو ما تعكسه النسب التي تبين معدل نمو العمالة على مستوى فروع الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة في الخارج. (العبيد، 2010، صفحة 133)

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مرونة سوق العمل

يتعاظم احتمال نشوء أثار معتبرة ناجمة عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى الاقتصاديات المضيفة على العديد من الأصعدة و الجوانب، و واحد من أهم هذه الجوانب يتمثل في سوق العمل، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق

العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات و ازدياد الطلب على العمالة، و تؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة و المزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة، و تحسين مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية و على سبيل المثال ترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بنسبة تتراوح بين 3.4 بالمائة و 7 بالمائة مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية في الاقتصاديات المضيفة، بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20 بالمائة على المستوى السائد في الشركات المحلية، و من النقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين و تفضل الابتعاد عن تدريب و تكوين عمال جدد، و بذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة غير المؤهلة.

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تؤثر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة على السياسات الحكومية من خلال استعمال موقعها التفاوضي بصفتها شريك اجتماعي (أرباب العمل) للضغط من أجل تكييف السياسات حسب أولويتها و أهدافها، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات بفعل نزعتها الربحية إلى تخفيض الضرائب أو حل القيود التشريعية

البيئية المتشددة أو توفير مناخ توظيفي أكثر مرونة من جانب ظروف العمل الخاصة بالعمالة المحلية، و من الأمثلة على ذلك فقد حاولت شركة تويوتا مساندة فكرة انضمام المملكة المتحدة إلى منطقة الأورو، بينما هددت في السويد مجموعة من الشركات الأجنبية الكبرى بالانسحاب من الاقتصاد السويدي في حالة رفضت الحكومة السويدية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي و أبقت على نفس الأنظمة الضريبية. علاوة على ذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تستعمل التهديد بالانسحاب خصوصا في حالة الاستثمارات الملكية الكلية للطرف الأجنبي كوسيلة ضغط خلال التفاوض مع الاتحاديات العمالية أو النقابات و حتى الحكومة من أجل الحصول على المزيد من التسهيلات و التنازلات.

خلاصة الفصل:

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة وتنبع من الكيان و تشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية و تعديل الأدوار و المراكز و تحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها و توجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية و القيمة و بناء دعائم الدولة العصرية و ذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي إلى مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة.

فعملية التنمية تهدف إلى محو الأمية و تعميم التعليم و التدريب و توفير إمكانات التثقيف الجماهيرية لجميع أفراد المجتمع و ضمان حق الأفراد في العمل و المشاركة في البناء. وضمان القضاء على البطالةورفع مستويات العمالة في جميع المناطق الريفية و الحضرية والنهوض بمستوى الصحة، و القضاء على الفقر و الجوع و رفع مستويات المعيشة والتغذية وتوفير الأمن و القضاء على مسببات الجريمة و انحراف الأحداث، و تشجيع التوسع السريع في ميدان التصنيع و محاربة قوى التخلف و الدجل و الخزعبلات و التصدي للفتن والقلاقل وتعبئة أفراد المجتمع لخوض معركة التنمية.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

أصبح موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحضي باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن هذه المنافسة في جعل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية اثر تحفيزا لانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من اجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الاجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج ARDL.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية إلى مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، كمابادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

- ✓ الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ حوافز وضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ معوقاتوحلول الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاصبادرت إلى ترقيته وفسح المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993، 2001 و2006 و2016، التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

أ- المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993:

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات Aspi، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجانب ومعالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا للجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة، مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات.

نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات، وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار. (خيالي، 2016، الصفحات 87-88)

ب- قانون الاستثمار لسنة 2001:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:

– توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.

– ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.

– يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 المتعلقة بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية. (صليحة، 2020، صفحة 136)

ت- المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الذي يدعي في صلب النص "المجلس" والمنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، كما جاء هذا المرسوم فيما يلي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب.
- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. (جوفي و خلوط، 2020، الصفحات 07-08)

ث- قانون الاستثمار لسنة 2016 :

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام، قصد تحسين مناخ الاستثماربالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاءبها القانون الجديد كما يلي:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8 مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.

- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه) باشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع % 60 من العقار الصناعي غير المستغل)
- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي(حملة باشرتها الحكومة منذ سنتين).(صليحة، 2020، صفحة 137)

المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة، ومقدمة لحوافز وضمانات متنوعة، ومبرزة للمميزات المكانية التي تتمتع بها.

وفي هذا المطلب نستعرض مختلف الحوافز ثم الضمانات التي تقدمها الجزائر للاستثمار الاجنبي المباشر،بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

عرفت الفترة 2006/1993 صدور قانونين بنظامين النشاط الاستثماري في الجزائر هما:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي امتد سريان مفعوله من أكتوبر 1993 إلى أوت 2001.
- الأمر رقم 01-03 الساري المفعول من أوت 2001 إلى يومنا هذا مع التعديل بعض مواده،في شهر جويلية 2006. (بعداش، 2008، صفحة 168)
- إصدار الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، وقد جاء لتعزيز مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية بإعطاء أكثر حوافز المستثمرين الأجانب وإقرار الضمانات.
- قامت الجزائر بتوقيع على عدة اتفاقيات على مستوى الدولي والإقليمي، منها متعددة الأطراف والأخرى ثنائية، والتي لها صلت بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الاجنبي أهمها:

- الانضمام للوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمقتضى الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995.

- دخول الجزائرفي الاتفاقية الدولية الخاصة بمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بموجب الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995.

- الانضمام إلى الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار. (حفاف، 2019، صفحة 221)

ثانيا: الضمانات المقدمة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر ضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح). (خيالي، 2016، صفحة 94)

وتتمثل هذه الضمانات في:

- ✓ <u>الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار</u>: إقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا المخصصة للدولة كالصحة والتعليم.

- ثبات القانون المطبق على الاستثمار: ضمان حق ملكيته، وعدم حجزه أو مصادرته كما جاء في المادة 39 يبقى دون تغيير.
- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: المساواة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين في كافة الحقوق والالتزامات حسب المادة 38 من المرسوم.
- ضمان حرية التمويل: الحق الكامل للمستثمر الاجنبي في تحويل ونقل رؤوس أمواله ونتائج ومداخيل والفوائد وغيرها وفق المادة 12 من المرسوم.
- إبرام الجزائر اتفاقيات دولية متعددة وثنائية: منح الثقة والارتياح للمستثمر الاجنبي وذلك لضمان تشجيع الاستثمار الاجنبي. (بوشفيقة و مويسى، 2018، صفحة 145)

الشكل (04): الضمانات المقدمة للاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثالث: المعوقات وحلول الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن عند مستوى الطموحات المأمولة، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية، ويرجع ذلك إلى المعوقات التالية:

الفرع الأول: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

أولا: المعوقات الاقتصادية:

- عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر مما شكل عائقا أمام الاستثمار الاجنبي المباشر.
- عدم توفر الحرية الاقتصادية بالشكل الملائم الذي يطمح إليه أصحاب رؤوس الأموال غير مقيميين مما يعيق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- ضعف أداء السوق المالي كغياب سوق نشط وفعال للبورصة في الجزائر، وعجز إمكانيات التمويل المتاحة عن قابلتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية. (حفاف، 2019، صفحة 222)

ثانيا: المعوقات السياسية والقانونية:

- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدول المضيفة بكفاءة عالية. (سحنون، 2010، الصفحات 76-77)

ثالثا: المعوقات الإدارية:

- مشكل الحصول على الموافقة.
- مشكل الحصول على التجهيزات.
- مشكل الحصول على أراضي البناء.
- ضعف الخدمات المقدمة للمستثمرين.
- تنامي القطاع الوهمي الموازي.
- إضافة إلى انتشار البيروقراطية، الرشوة، المحسوبية، اختلاس وتبذير المال العام. (بشيشي و مجلخ، صفحة 05)

رابعا: المعوقات الاجتماعية:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى اغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.
- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية، الصناعية، والزراعية، والخدماتية. (فقير و شيخي، 2017، صفحة 13)

خامسا: معوقات أخرى:

- صعوبة الوصول للقروض البنكية.
- مشكلة العقار الصناعي. (بن سمينة، 2013، صفحة 385)
- مشكلة القطاع الغير الرسمي.
- مشكلة الفساد. (ابو الفتوح، 2001، الصفحات 68-69)

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات في الجزائر:

- ✓ ضرورة توفير محيط شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- ✓ تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- ✓ رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج.
- ✓ تفعيل الشباك الوحيد وتبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار.
- ✓ تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته.
- ✓ إطلاق رؤية الجزائر 2030 يكون الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم ركائزها. (بونقاب و زواويد، 2018، صفحة 117)

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج ARDL :

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلال هذه دراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1990-2020 من خلال التغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الأول: عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** المقترح من قبل Pesaran, et al (1997– 2001) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار،(سي محمد، 2015، صفحة 110) حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل(مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 11)، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL.

ويكتب النموذج على الشكل التالي(عميش، 2018، صفحة 338):

$$d(y_t) = \overbrace{c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0} \beta_i * x_{it-1}}^{\text{معلومات الأجل الطويل}} + \overbrace{\sum a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum a_{2i} * d(x_{t-i})}^{\text{معلومات الأجل القصير}} + \overbrace{\varepsilon_t}$$

حيث:

λ: معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية.

β: معاملات العلاقة طويلة الأجل

α: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

C: تشير إلى الجزء القاطع، ε_tأخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد اختبارARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية(بوالكور، 2018، صفحة 453):

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

الفرع الثاني: تحديد نموذج الدراسة

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

قمنا باختيار المتغيرات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي

النموذج	رمز السلسلة	اسم السلسلة	مصدر السلسلة
المتغير التابع (مليار دج)	PIB	الناتج الداخلي الخام	بنك الجزائر
المتغير المستقل (مليار دج)	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	بنك الجزائر

المصدر: من اعداد الطالبين.

ومنه وبناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النموذج كالتالي: $PIB_t=f(FDIt)$..................(1)

وهو النموذج التي سنعتمد عليه في دراستنا القياسية.

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية للدراسة القياسية

سيتم التعرض لكلمن الصياغة العامة لنموذج ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار(AIC).

أولا- بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبارARDL.

ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$\Delta LPIB_t = \beta$

حيث:

- **LPIB**: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي).
- **LFDI**: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.
- **p.m**: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- $\square_{0-3}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).
- $\boldsymbol{\alpha_{1-3}}$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تكتسي خاصية الاستقرارية أهمية بالغة في الجانبالإحصائي، وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار PP الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة خاصة في حالة العينات الصغيرة، في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- الفرضيةالبديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob \quad > 0,05 \end{cases} \Rightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob \quad < 0,05 \end{cases} \Rightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

ومنه الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا:

الجدول رقم 03: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips–Perron)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level		
		LPIB	LFDI
With Constant	t-Statistic	-11.3661	-1.8410
	Prob.	*0.0000*	*0.3544*
		***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0588	-2.3883
	Prob.	*0.5467*	*0.3777*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.7290	-1.7266
	Prob.	*0.9998*	*0.0797*
		n0	*
	At First Difference		
		d(LPIB)	d(LFDI)
With Constant	t-Statistic	-3.7095	-8.0546
	Prob.	*0.0093*	*0.0000*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.6693	-7.7312
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5074	-7.6708
	Prob.	*0.0141*	*0.0000*
		**	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: نتائج برنامج Eviews12

- ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة I(1).

ثالثا: اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم 05 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (*Schwarz Information Criterion*)، ومنه يتضح أن النموذج ARDL(2) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (*AkaikeInformatio Criterion*)، حيث أن المتغيرة LPIB مبطئة بدرجة واحدة، والمتغيرة LFDI مبطئ بثلاثة درجات.

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

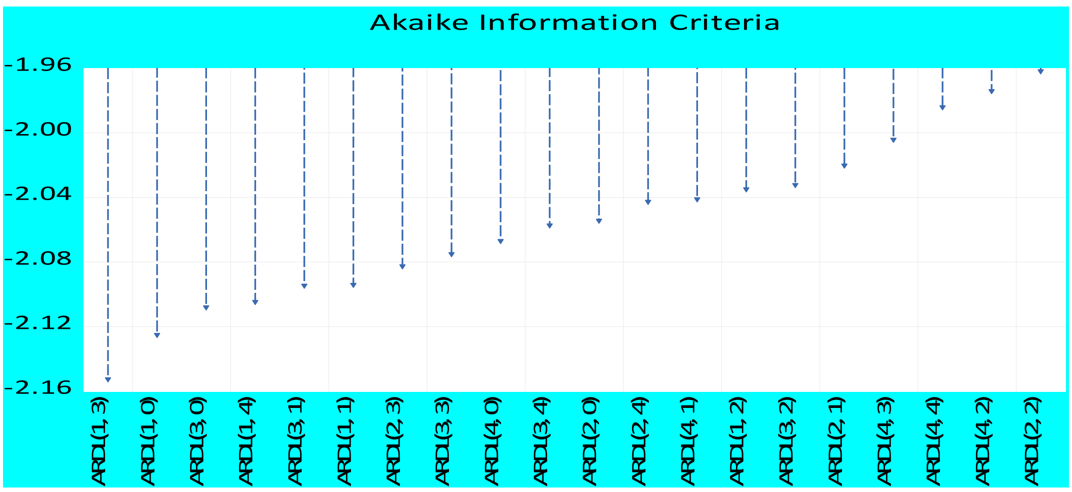

المصدر: مخرجات Eviews 12

المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج(تشخيص بواقي النموذج)

قبل اعتماد النموذج(2)ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

أولا: جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 06: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي

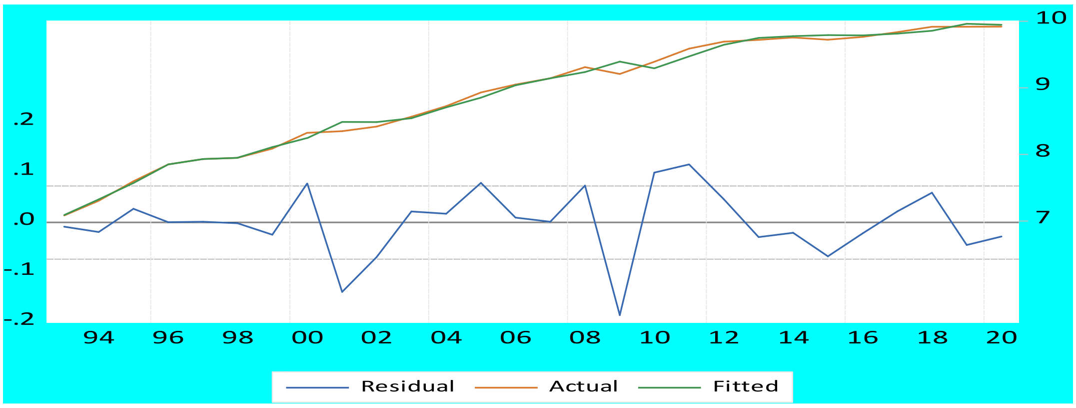

المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضيةالتي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمحبملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدمتجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (***jarque–bera***) بالقيمة الجدولية (***Chi–Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \Rightarrow \text{jarque} - \text{bera} > x^2_{0,05}(2) \\ H_1: \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \Rightarrow \text{jarque} - \text{bera} < x^2_{0,05}(2) \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 07 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha>0.05$) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة **J–B=3.74** اقل من **χ^2=5.99**، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 07 التوزيع الطبيعي للبواقي

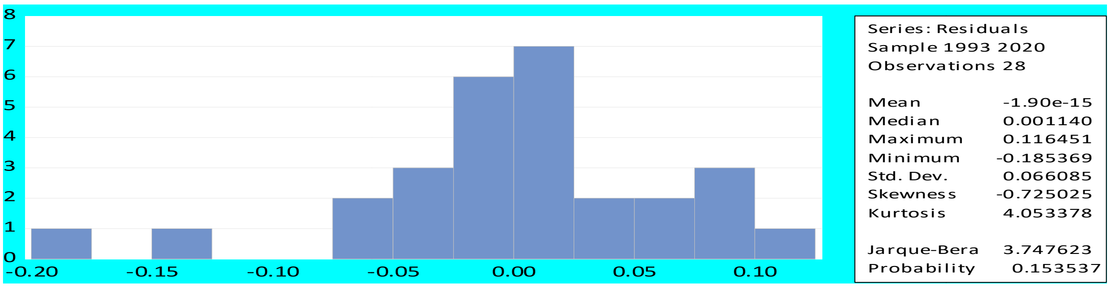

المصدر: مخرجات Eviews 12

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجودارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج(***R−Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***)بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi−Square***عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \implies R - squard > x^2_{0,05}(2) \\ H_1: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \implies R - squard < x^2_{0,05}(2) \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.665607	Prob. F(2,20)	0.5250
Obs*R-squared	1.747392	Prob. Chi-Square(2)	0.4174

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/29/22 Time: 00:04
Sample: 1993 2020
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 05/29/22 Time: 00:49
Sample (adjusted): 1993 2020
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.135	-0.135	0.5678	0.451
		2	-0.179	-0.201	1.6032	0.449
		3	-0.101	-0.166	1.9428	0.584
		4	-0.205	-0.314	3.4139	0.491
		5	0.073	-0.110	3.6103	0.607
		6	0.100	-0.059	3.9935	0.678
		7	0.145	0.093	4.8307	0.681
		8	0.189	0.260	6.3261	0.611
		9	-0.479	-0.359	16.465	0.058
		10	-0.018	-0.043	16.479	0.087
		11	-0.000	-0.134	16.479	0.124
		12	0.029	-0.061	16.523	0.168

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات Eviews 12

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q–Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi–square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (***R–Square***) المحسوبة عبر اختبار(***Breuch–Pagan–Godfrey***) بالقيمةالجدولية لتوزيع ***Chi–Square***عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R - squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R - squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 05 نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.744246	Prob. F(5,22)	0.5988
Obs*R-squared	4.050914	Prob. Chi-Square(5)	0.5421
Scaled explained SS	3.817973	Prob. Chi-Square(5)	0.5759

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/29/22 Time: 00:04
Sample: 1993 2020
Included observations: 28

المصدر: مخرجات Eviews 12

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلةالتي تنص على ثبات التباين.

خامسا: اختبار الاستقرارية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 08 نتائج اختبار إستقرارية النموذج

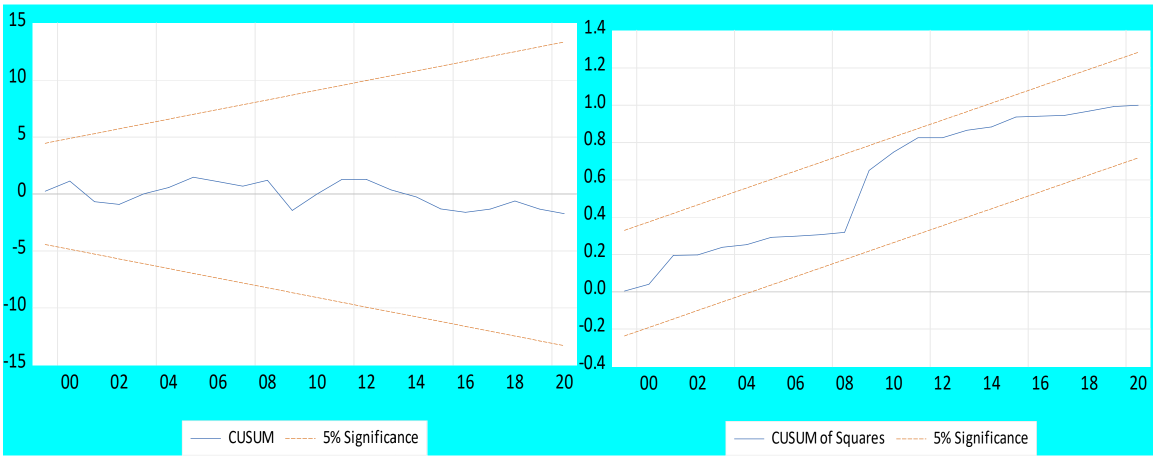

المصدر: مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

المطلب الرابع: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر اختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية:

$F - statistic < F_{I(0)F-Pesaran} \Longrightarrow$ لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات : H_0

$F_{I(0)F-Pesaran} < F - statistic < F_{I(1)F-Pesaran}$ منطقة عدم اتخاذ القرار

$F - statistic > F_{I(1)F-Pesaran} \Longrightarrow$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات : H_1

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	23.74174	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات Eviews 12

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F–statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين قطاع الصناعات الغذائيةوشركات رأس المال المخاطر.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يمكن توضيح نتائج تقدير معلمات الأجل القصير من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07 نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/28/22 Time: 23:58
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	0.011360	0.004282	2.652824	0.0145
D(LFDI(-1))	-0.007911	0.004277	-1.849668	0.0778
D(LFDI(-2))	-0.013008	0.004287	-3.034171	0.0061
CointEq(-1)*	-0.075244	0.008536	-8.814775	0.0000

R-squared	0.507994	Mean dependent var	0.104966
Adjusted R-squared	0.446493	S.D. dependent var	0.094214
S.E. of regression	0.070093	Akaike info criterion	-2.346415
Sum squared resid	0.117914	Schwarz criterion	-2.156100
Log likelihood	36.84981	Hannan-Quinn criter.	-2.288234
Durbin-Watson stat	2.262970		

المصدر: مخرجات EViews 12

يوضح **الجدول رقم 07** ما يلي:

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائياللاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي،وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، إذ كلما ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوحدة واحدة ارتفع الناتج الداخلي الخامبــ 0.01 وحدة، وهي مساهمة ضئيلة جدا وهذا بسبب سيطرة قطاع النفط على أغلب الاستثمارات الأجنبية بنسبة تفوق 80%حسب إحصائياANDI، رغم أهمية الاستثمار الأجنبيالمباشر الذي يلعب دور استراتيجي ومهم في تفعيل النمو الاقتصادي،من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي وخلق فرص العملونقل التكنولوجيا الحديثة ومن ثم تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية، أي أن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير لكن بنسب ضئيلة جدا.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بينالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(−1)=−0.07524)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن

في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

يمكن توضيح نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08 نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/22 Time: 00:01
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.778260	0.256323	3.036243	0.0061
LPIB(-1)*	-0.075244	0.027964	-2.690710	0.0134
LFDI(-1)	0.007060	0.007522	0.938583	0.3581
D(LFDI)	0.011360	0.006048	1.878213	0.0737
D(LFDI(-1))	-0.007911	0.005517	-1.434014	0.1656
D(LFDI(-2))	-0.013008	0.005735	-2.268242	0.0335

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	0.093822	0.073352	1.279070	0.2142
C	10.34311	0.488478	21.17416	0.0000

EC = LPIB - (0.0938*LFDI + 10.3431)

المصدر: مخرجات EViews 12

يوضح **الجدول رقم 08** ما يلي:

- التأثير الموجبللاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لكنه غير معنوي إحصائيا، أي لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، وهذا بسبب سيطرة القطاع النفطي على أغلب الاستثمارات الأجنبية، بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في دعم الاستثمار الحقيقي الخالق للثروة ودعم التصدير والرفع من معدلات التشغيل الوطنية.

خلاصة الفصل:

لقد عملت الجزائر على جلب وتفعيل وتعزيز الاستثمار الاجنبي، باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدبير والقوانين، التي من شأنها تعزز مناخ الاستثمار فيها، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تحافظ على الاستقرار، كما أنها هيئت مجموعة من القوانين والتشريعات لتسهيل عملية الاستثمار.

حيث يتوقف أيضا نجاح الدولة الجزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على توفير مجموعة من المقومات والعوامل أهمها: الاستقرار السياسي، اليد العاملة حق التملك الاجنبي، الحوافز والإعفاءات الجبائية، وكذلك الضمانات المقدمة والممنوحة للاستثمار الاجنبي في الجزائر يتمثل في: الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار، ثبات القانون المطبق على الاستثمار، إبرام الجزائر اتفاقيات دولية متعددة وثنائية، كما وضعت مجموعة من العراقيل الاقتصادية، السياسية، الإدارية، القانونية، الاجتماعية مع إيجاد حلول لها.

وعملت الجزائر على ضمان استمرارية التنمية المستدامة وسعت إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة العامة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مفهوم شامل للاستثمار الاجنبي المباشر هو كل امتلاك لكيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وتمثلت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى بطبيعته استثمار العالمي أو في دولة الأم، ومن أهم أهدافه دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وتحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة خاصة الدول النامية منها الجزائر، التي تسعى من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور غالبيتها حول تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادها، غير أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى ضعيفة من حيث العدد والقيمة.

الاستثمار الاجنبي المباشر في تزايد مستمر وذلك من خلال البرامج والإصلاحات التي اعتمدتها الدولة لتوفير مناخ استثماري ملائم، وذلك من خلال العمل على إنشاء بيئة مناسبة للمستثمرين والقضاء على العراقيل وذلك بسن العديد من القوانين والتشريعات والانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية وكذا إطلاق العديد من الاستراتيجيات والمبادرات التي مكنت الجزائر من تحقيق التقدم في المؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، أي كان لها تأثيرا ايجابيا.

ويساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأثيره المباشر على الاستدامة، وبعد القيام بالدراسة القياسية لتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر تبين أن هناك علاقة ايجابية بينهما إذ انه يعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة ويعمل على ترقية أداء العنصر البشري ودعم قدراته، كما أنه يساهم مباشرة في التقليص من حدة الفقر والقضاء عليه من خلال خلق الثروة وتحقيق الرفاه العام، بالإضافة إلى ذلك فهو يساهم في التخفيض من حدة البطالة يخلق المزيد من مناصب العمل، كما انه يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والنظيفة وتقنيات الإنتاج.

اختبار الفرضيات:

- لقد ثبتت صحة الفرضية الأولى من خلال ما تقدم في الفصل الأول، أين تم التعرف على أهمية الحوافز والامتيازات في جلب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يبحث دائما على إمكانية تقليل التكاليف، وتعظيم الأرباح، ويكون ذلك عند توفر المناخ الملائم.
- كما تأكدنا في الفصل الثاني كذلك أن التنمية المستدامة أصبحت محل اهتمام كبير، ويتطلب تحقيقها توجيه الاهتمام ليس بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والبيئية، وهذا ما أدى إلى إنتاج السلع والخدمات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- لقد ثبتت صحة الفرضية الثالثة من خلال الفصل الثالث، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الجزائر ساهمت فعلا في تطور الاستثمار الاجنبي المباشر والتحسن التدريجي في الأوضاع السياسية والأمنية، فقد ساهمت بشكل واضح في تطوير المناخ الاستثماري، وبالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر بالرغم من وجود مجموعة من العراقيل والمعوقات مع وضع حلول لها.
- تم إثبات الفرضية الرابعة من خلال الفصل الثالث، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا أن الجزائر بذلت جهود لجذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها ولكنها لم تصل إلى توقعاتها في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصادها.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر إلى النتائج التالية:

- ✓ يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر أشكال متعددة فقد يكون مشتركا بين الدولة الأم والدولة المضيفة أو يكون مملوكا بالكامل للدولة الأم (المستثمر الاجنبي) كما يأخذ أشكال أخرى مثل: التراخيص، اتفاقيات المشروع، عقود التصنيع وعقود الإدارة، الوكلاء...
- ✓ الاستثمار الاجنبي المباشر هو "حصول المستثمر الاجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة".
- ✓ تسعى الجزائر إلى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الضمانات الممنوحة للاستثمار الاجنبي للتقليل من حدة البطالة.
- ✓ تهدف الدول من وراء تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق عدة أهداف أهمها: توفير فرص العمل للقوى العاملة، جلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ مدى تواضع مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق العمالة في الجزائر.
- ✓ أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستعمال على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لجنة برونتلاند عام 1987 م حيث دعت هذه اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تعرض احتياجات الأجيال القادمة للخطر.
- ✓ الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لتبنى التنمية المستدامة.
- ✓ نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع المدني.
- ✓ ازدياد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة وذلك من خلال القمم والمنتديات العالمية التي عقدت لأجلها، وقد أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.
- ✓ لقد أبدت الجزائر رغبتها الشديدة وإرادتها القوية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال انتهاج سياسة الإصلاح وسن مجموعة من التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار.
- ✓ بالرغم من الإصلاحات والتدابير التي قامت بها الدولة الجزائرية لتحسين المناخ الاستثماري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى مستوى هذا الأخير دون المطلوب، كما لم تستطيع توجيه الاستثمارات للاستثمار في القطاعات الإستراتيجية.
- ✓ يواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل القانونية والإدارية أهمها: الخلفية الاشتراكية للكثير من القائمين على ملف الاستثمار، البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

التوصيات:

على ضوء دراستنا لهذا البحث، وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل اليها، يمكننا في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- يجب على الجزائر أن تبنى رؤية اقتصادية واضحة، وأن يكون الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم ركائزها.
- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وذلك من خلال محاربة الفساد البيروقراطية وتحقيق العدالة.
- التنوع في الاستثمارات الأجنبية من حيث المصدر والقطاع المستهدف.
- ثبات التشريعات والقوانين مما يسمح بتجنب مشكل المنازعات القضائية الدولية.
- تعديل التشريعات الأخرى ذات الصلة بالاستثمار الخاصة منها القوانين المتعلقة بالعقارات والضرائب والقروض.

- عدم فتح الاستثمار أمام الأجانب في المجالات المشغولة من الوطنيين ما لم يتبين عجز الشركات المحلة على الاستثمار يحتاجون إلى عون من الخارج.
- ضرورة تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، والاستفادة من البحوث العلمية، كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية في مجملها تكون في القطاعات التجارية الموجهة للاستهلاك، وليست في تلك الإنتاجية الموجهة للمنفعة المستقبلية والتي تتوافق مع رؤية التنمية في البلاد.
- ضرورة توفير مناخ قانوني واضح وشفاف يوفر الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها والنتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والمتعلقة ب:

- ❖ إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة.
- ❖ واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	07
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه	07
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، آثاره.	15
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	21
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني:أساسيات حول التنمية المستدامة	
تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.	29
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي	29
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة	30
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	30
المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.	32
المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة	32
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	33

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية المستدامة	37
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الفقر	37
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و مرونة سوق العمل	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	42
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	43
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	43
المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	45
المطلب الثالث: المعوقات وحلول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج ARDL.	49
المطلب الأول: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة	49
المطلب الثاني: الاختبارات القبلية للدراسة القياسية	50
المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)	53
المطلب الرابع: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	56
خلاصة الفصل	59
الخاتمة العامة	61
فهرس المحتويات	65
قائمة المراجع	68

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

❖ الكتب:

1. احمد سمير ابو الفتوح. (2001). *دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي. (2012). التنمية المستدامة في المجتمع النامي. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
3. خالد مصطفى قاسم. (2006). *ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. مصر: الدار الجامعية للنشر –الاسكندرية–.
4. خبابة عبد الله. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
5. ديب كمال. (2015). *أساسيات التنمية المستدامة*. دار الخلدونية.
6. صلاح عباس. (2010). التنمية المستدامة في الوطن العربي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر – الاسكندرية–.
7. عبد الجبار محمود العبيدي. (2008). *خرافة التنمية و التنمية المستدامة*. الأردن: دار الحامد للنشر.
8. عميروش محند شلغوم. (2012). *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية*. بيروت : مكتبة حسن العصرية.
9. قادري محمد الطاهر. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. لبنان: مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع –بيروت –.
10. ماجدة أبوزنظ عثمان محمد غنيم. (2007). التنمية المستدامة و أساليب تحطيطها و أدوات قياسها. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان–.
11. محمد عبد البديع. (2003). اقتصاد حماية البيئة. مصر: دار الأمين للنشر.
12. ياسمين مدحت محمد مدحت أبو النص. (2017). *التمية المستدامة* . المجموعة العربية للتدريب و النشر.

❖ المجلات والمقالات:

1. ابو بكر الصديق زروقي، و محمد مكيديش. (بلا تاريخ). قياس أثر المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (1990–2014) –دراسة قياسية تحليلية– . *مجلة المالية والاسواق*.

2. احمد ضيف. (ديسمبر, 2015). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته. *معارف (مجلة علمية محكمة)* (19).

3. جاسم احمد سلو الارتوشي. (جانفي, 2014). الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1996–2010). *مجلة علمية محكمة* (21).

4. حسين عبد المطلب الاسرج. (ديسمبر, 2005). سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية. *بنك الكويت الصناعي* (83).

5. حميد بوشفيقة، و مروة مويسى. (جوان, 2018). الستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 01* (02).

6. زكريا جوفي، و منال خلوط. (19/20 فيفري, 2020). مناخ الاستثمار بالجزائر: المعيقات واستشراف البدائل– دراسة قياسية لبعض محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990/2018 في ظل السياسات الاستثمارية الجديدة. *مخبر الاستراتيجية وبحوث التنمية*، .

7. سامية فقير، و بلال شيخي. (05–02 ماي, 2017). واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية. *مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل بالاردن ومركز المنارة للدراسات الابحاث بالمغرب* .

8. سعيدي طارق, بن أشهو محمد شريف شكيب أنور. (2006). *التنمية المستدامة و القطاع السياحي مابين التطوير و الاستنزاف*. المركز الجامعي المدية 7/6 جوان 2006.

9. سفيان قعلول. (افريل, 2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار. *صندوق النقد العربي* (36).

10. سلمى صالحي. (2021). تداعيات كوفيد–19 على الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية. *مجلة ابعاد اقتصادية، 11* (02).

11. سماوي علي. (2006). *الشراكة الاقتصادية و أثرها على التنمية المستدامة*. المدية: المركز الجامعي بالمدية7/6جوان.

12. صقر الذيابي بندر، و عبدالله عبد الرؤوف محمد ابراهيم. (اغسطس, 2018). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة نحليلية). *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* (66).

13. طه بن الحبيب، و محمود فوزي شعوبي. (2017). اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية للفترة بين (1993–2012). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية* (03).

14. عائشة عميش. (2018). دراسة تحليلية قياسية لاثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2016/1970باستعمال نموذج ARDL. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات* (13).

15. عبد الرحيم عامر، و محمد بن سعيد. (جانفي, 2016). أهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد –دراسة حالة الجزائر– دراسة قياسية (1990–2014). *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة* (07).

16. عدنان مناتي، و ليلى ناجي مجيد. (2017). أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (52).

17. غريب بولرباح. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث* (10).

18. فتيحة مختاري، و فراجي بلحاج. (2017). اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري–دراسة قياسية باستخدام نوذجARDL للفترة 2015/1990. *مجلة البشائر الاقتصادية* (12).

19. فؤاد محفوظي، و سعد لسبط. (بلا تاريخ). الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تقييمية تحليلية – حالة الجزائر–.

20. كمال سي محمد. (2015). اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* (15).

21. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي. (يناير, 2020). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية). *مجلة حقوق حمياط للدراسات القانونية والاقتصادية* (01).

22. مختار بونقاب، و لزهاري زواويد. (2018). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات – المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* (03).

23. مرزيق عاشور. (2006). *من التنمية البشرية الى التنمية البشرية الستدامة*. المدية: المركز الجامعي بالمدية 7/6 جوان.

24. مروان حايد. (جانفي, 2014). دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 1990–2012. *مجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة–* (02).

25. ميلود سلامي. (مارس, 2015). الضمانات القانونية للاستثمار الاجنبي في الجزائر. *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* (06).

26. نادية زوقارت، محمد لحسن علاوي، و غريب بولرباح. (2017). المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2015). *مجلة الباحث* (17).

27. نور الدين بربار، فاطمة الزهرة بوغاري، و سفيان لرادي. (ديسمبر, 2017). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970–2012). *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية* (02).

28. يوسف مسعداوي. (جوان, 2008). تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية. *ابحاث اقتصادية وادارية*.

الرسائل والأطروحات:

1. اسمهان خاطر. (2013). دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي* . جامعة محمد خيضر – بسكرة–.

2. اسية محجوب. (2018). الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي الجزائري واثره في تطوير الصناعة المصرفية. *اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم* . جامعة باجي مختار – عنابة–.

3. البشير سي عفيف. (2016). عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر– دراسة حسب نموذج الجاذبية–. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* . جامعة وهران 2.

4. انور بدر منيف العنزي. (2012). النظام القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر "دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001". *رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص* . جامعة الشرق الاوسط.

5. بلقاسم دواح. (2010). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الاردن، مصر، تركيا). *اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تسيير* . جامعة الجزائر 3.

6. بن عباس حمودي. (2012). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الصين–. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي* . جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

7. بيوض محمد العبيد. (2010). *تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديالت المغاربية*. سطيف، جامعة فرحات عباس: مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

8. حسينة بوشايب. (2018). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر 3.

9. خيرة خيالي. (2016). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (2000–2012). *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية –تخصص: مالية دولية*. جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–.

10. خيرة ديغش. (2018). الخوصصة في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1990–2013). *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي* . جامعة الجزائر 3.

11. دلال بن سمينة. (2013). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–. *مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه* . جامعة محمد خيضر بسكرة.

12. راضية مدي. (2007). *آليات تمويل مشاريع التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر*. جامعة بسكرة 2009/2008: مذكرة ماجستير تخصص تمويل.

13. رتيبة بن عاشور. (2015). جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013. *اطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر 3.

14. زكرياء حمزة. (2017). العولمة، اعادة التوطين والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر -دراسة حالة التواجد الصيني خلال فترة 2000-2015. *اروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، الشعبة: اقتصاد التنمية ومالية* . جامعة باجي مختار- عنابة-.

15. سامية دحماني. (2016). أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015). *اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية* . جامعة الجزائر 3.

16. سعاد سالكي. (2011). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي-. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات* . جامعة ابي بكر بلقايد.

17. سورية زرقين. (2018). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل* . جامعة محمد خيضر -بسكرة.

18. شهيناز صياد. (2013). الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد* . جامعة وهران.

19. شوقي جباري. (2015). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية* . جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي-.

20. صفية والي. (2012). دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)-. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة* . جامعة المدية.

21. عائشة موزاوي. (2017). أثر حماية حقوق الملكية الصناعية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية - حالة الجزائر-. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي* . جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

22. عبد الرؤوف بوشمال. (2012). التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–. مذكرة *لنيل شهادة الماجستير في علوم تجارية* . جامعة منتوري–قسنطينة–.

23. عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005. *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية* . جامعة الجزائر.

24. عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005. *رسالة دكتوراه* . جامعة الجزائر.

25. عبد الكريم كاكي. (2011). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري . مذكرة *شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية* . المركز الجامعي بغرداية.

26. عقبة خضير. (2015). اثر الاستثمار الاجنبي غير المباشر على اداء سوق الاوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة –قطر– للاوراق المالية خلال الفترة (2008–2013). مذكرة *مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اوراق مالية وبورصات* . جامعة محمد خيضر بسكرة.

27. عمار زودة. (2008). محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–. مذكرة *لنيل شهادة الماجستير، فرع الادارة المالية* . جامعة منتوري – قسنطينة–.

28. فاروق سحنون. (2010). قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–. *نيل شهادة الماجيستير* . جامعة فرحات عباس–سطيف–.

29. فاطمة رحال. (2012). أثر تحرير حركة رؤوس الاموال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر: (2000–2010). مذكرة *لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي* . جامعة محمد خيضر– بسكرة–.

30. فضيلة خير. (2019). دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب– خلال الفترة (2001–2016). *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وتخصص اقتصاديات المالية والبنوك* . جامعة احمد بوقرة *بومرداس*.

31. لبيبة جوامع. (2015). اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000–2012. *اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية* . جامعة محمد خيضر– بسكرة–.

32. محمد امين عبادلة. (2018). الاتصال المؤسساتي وادارة السمعة واشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر–دراسة حالة الجزائر–. *اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال* . جامعة الجزائر 3.

33. محمد سارة. (2010). الاستثمار الاجنبي في الجزائر –دراسة حالة اوراسكوم–. *بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص قانون الاعمال* . جامعة منتوري –قسنطينة–.

34. محمد عمور. (2018). أثر الحوافز التشريعية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص: القانون الدولي للاعمال* . جامعة مستغانم.

35. محمد منصور فهمي. (2014). دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة اليمن–. *اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية* . جامعة محمد خيضر بسكرة.

36. مفتاح صليحة. (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–. *مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية– تخصص: اقتصاد التنمية* . جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس.

37. نوال بوقليع. (2019). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991–2016. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير* . جامعة الجزائر 3.

38. نور الدين قدوري. (2010). الاصلاحات الجبائية واهميتها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992–2008). *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع: اقتصاديات مالية والبنوك* . جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس.

39. هدى عبو. (2008). اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2006). *اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

40. هشام بوعافية. (2017). التنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية* . جامعة الجزائر 03.

41. وليد حفاف. (2019). تحليل علاقة الاتثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا . *رسالة دكتوراه* . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

42.وهيبة بن دواوية. (2005). واقع وافاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995–2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية* . جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–.

43.يحي سعيدي. (2007). تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية* . جامعة منتوري –قسنطينة–.

❖ **الملتقيات:**

1. غنية شيخي، و خديجة شيخي. (بلا تاريخ). الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. *الملتقى العلمي الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير*.

2. نور الدين بوالكور. (2018). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2016/1970 باستعمال النموذج ARDL. *حوليات جامعة الجزائر 1* (32).

3. وليد بشيشي، و سليم مجلخ. (بلا تاريخ). الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر كالية لتحسين اداء الاقتصاد الجزائري. *مداخلة* .

❖ **موقع الكتروني:**

1. *WWW.ISLAMONLINE.NET.LE*. (2007, 02 12).